العدد 7A لسنة 2022
No. 7A – December 2022
المجلة العراقية للبحوث الانسانية والاجتماعية والعلمية
Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952 —— Online ISSN 2790-1254

الآثار الاقتصادية لسياسات التقشف التوسعي في الاقتصاد الجزائري دراسة تحليلية للمدة (1990-2020)

الباحث: حسام عبد الله يوسف
أ.د مازن عيسى الشيخ راضي
كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، جمهورية العراق

المستخلص

تختلف نتائج سياسات التقشف التوسعي من بلد لأخر، فمثلاً في اليونان اتخذت تدابير تقشفية واضحة مثل زيادة الضرائب وتخفيض الإعانات وخفض رواتب القطاع العام، وشملت ايضاً تخفيضات في الضرائب لفئات معينة للتخفيف من اثر التدابير الأخرى وفي البرازيل اتسمت هذه السياسة بفاعلية وكان لها اثر توسعي في تحفيز النمو الاقتصادي وتخفيض معدلات التضخم وعلى اعتبار ان الأنفاق الحكومي في البرازيل اقل انتاجية من الأنفاق القطاع الخاص في الاجل الطويل مما يدعم فرضية التقشف التوسعي، اما الجزائر فان فاعلية التقشف لم تحقق اهدافها وانما اقتصرت على تخفيض معدلات التضخم وتقليل العجز في الموازنة بينما نلاحظ ارتفاع في معدلات البطالة والمديونية كذلك تراجع الناتج المحلي الاجمالي، بسبب ما تعرضت له الجزائر من ازمة مالية في عام 2008 وعام 2014 على اثر انخفاض اسعار النفط فان تلك السياسات خفضت من معدل التضخم تخفيض العجز المالي .

كلمات مفتاحية : سياسات ، التقشف ، اقتصاد ، الجزائر

The economic effects of expansionist austerity policies in the Algerian economy An analytical study for the period (1990-2020(

Hossam Abdullah Youssef
Prof. Dr. Mazen Issa Sheikh Radhi
College of Administration and Economics, University of Kufa, Republic of Iraq

Abstract

The results of expansionary austerity policies differ from one country to another. For example, in Greece, clear austerity measures were taken, such as increasing taxes, reducing subsidies, and reducing public sector salaries. It also included tax cuts for certain groups to mitigate the impact of other measures. In Brazil, this policy was effective and had an expansionary effect in stimulating Economic growth and reducing inflation rates, given that government spending in Brazil is less productive than private sector spending in the long term, which supports the hypothesis of expansionary austerity. Unemployment and indebtedness, as well as the decline in the gross domestic product, due to the financial crisis that Algeria suffered in 2008 and 2014, as a result of the drop in oil prices. These policies reduced the inflation rate and reduced the fiscal deficit.

Keywords: politics, austerity, economy, Algeria

المقدمة

واجهت العديد من البلدان أزمات ومشكلات اقتصادية ومالية عديدة تمثلت في انخفاض الإيرادات العامة وعدم قدرتها على تغطية النفقات العامة وظهور حالات عجز في موازنات الدول وانعكاسات العجز السلبية على الأوضاع الاقتصادية والمالية في تلك الدول ونتيجة لذلك أصبح الاهتمام مركزا على موضوع التقشف المالي واخذ الخبراء الاقتصاديون والماليون يطالبون الحكومات باتباع سياسات مالية متوازنة تدعو الى ضبط الأنفاق العام والعمل على توزيع الموارد المالية المتاحة بشكل يحقق أكبر استفادة

ممكنة من تلك الموارد . اذ مارست تلك الاقتصادات سياسة التقشف المالي ، على الرغم من المعارضة الشعبية حيال تطبيق هذه السياسة ، اذ تقوم تلك الاقتصادات بزيادة الإنتاجية وبالتالي زيادة إيراداتها والتي تعد أحد الحلول لمعالجة مشكلة العجز الحاصل في موازناتها العامة ، كذلك يمكن لأي فرد استخدام سياسة التقشف في حياته اليومية للتخفيف من مصروفه ، كما تستخدمه الشركات حين تلجأ إلى خفض نفقاتها من خلال تسريح بعض الموظفين وتخفيض الرواتب ووقف المصاريف غير المنتجة ، وكذلك تقوم الحكومات بتقليص نفقاتها العامة على المشاريع الأقل أهمية وتوجيه الاتفاق نحو المشاريع المنتجة التي تؤدي الى زيادة الإيرادات العامة . كما طبق العراق سياسة التقشف المالي لمعالجة ازمة انخفاض أسعار النفط التي أدت إلى انخفاض الإيرادات النفطية التي تشكل الجزء الأكبر من الإيرادات العامة وأدى هذا الى انخفاض الإيرادات العامة ، وتزامن هذا مع زيادة الأنفاق الحكومي بسبب زيادة الأنفاق العسكري نتيجة الظروف الأمنية التي يمر بها البلد ، وهذا أدى إلى حدوث حالة عجز في الموازنة الحكومية مما أدى بالنتيجة الى حدوث آثار سلبية على مؤشرات الأداء الاقتصادي .

مشكلة البحث :

تتجسد مشكلة البحث إن تزايد ظهور العجز في الموازنة العامة في الجزائر وتفاقم حجم البطالة وارتفاع مستوى التضخم وقد ترتب على ذلك قيام الحكومة باتخاذ عدة إجراءات منها إجراءات التقشف التوسعي أثار تلك المؤشرات .

فرضية البحث :

يستند البحث إلى فرضية مفادها أن سياسة التقشف التوسعي تمارس آثار سلبية وإيجابية على مؤشرات الأداء الاقتصادي في الجزائر .

منهجية البحث :

تم الاعتماد على أساليب التحليل الاقتصادي القائم على الاستقرار ، والاستنتاج للمعلومات المستخرجة من المصادر والبيانات الإحصائية والرسوم البيانية للوصول الى الاستنتاجات التي يمكن إن يبنى عليها توصيات خاصة بالبحث .

أهمية البحث :

تبرز أهمية البحث من خلال توضيح أهم الأسباب التي تدعو إلى اتباع سياسة التقشف التوسعي في الجزائر ، وبيان آثار تلك السياسة على بعض مؤشرات الأداء الاقتصادي .

هدف البحث :

يهدف البحث الى بيان معالجة الأثار السلبية لسياسة التقشف التوسعي في مؤشرات الأداء الاقتصادي في الجزائر .

حدود البحث :

يتخذ البحث حدوده المكانية والزمانية في الجزائر خلال المدة (1990-2020)

المبحث الأول : سياسات التقشف التوسعي في الاقتصاد الجزائري

بدأت الجزائر منذ بداية عقد التسعينات بتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي على نطاق واسع ، مما يعد تراجعاً عن السياسات الاقتصادية السابقة التي كانت سائدة لمدة ثلاثة عقود ، اذ ركزت برامج الاصلاح على ضرورة اتباع السياسات التقشفية فضلا عن دور القطاع الخاص في عملية التنمية وسياسة الدعم

الواسع الأمر الذي نتج عنه في النهاية تصحيح المسار الاقتصادي [1] ، فضلا عن ان سياسات التقشف التوسعي أدى إلى تحسن بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري ومنها العجز في الموازنة ومعدلات التضخم والمديونية وسوف نتطرق في هذا المبحث الى واقع وتحليل سياسات التقشف التوسعي واثرها على بعض المتغيرات الكلية في الاقتصاد الجزائري كعجز الموازنة العامة والاثار التي يتركها على ميزان المدفوعات والمعروض النقدي .

المطلب الأول :مفهوم سياسات التقشف التوسعي

اولاً - مفهوم التقشف التوسعي :

التقشف لغة اسم له معان عدة تقترب إلى معناه الاقتصادي والذي يشير الى الاكتفاء بما هو ضروري من العيش وتجنب الإسراف والتبذير يعنى صعوبة العيش وقساوته ويكون ذلك بسبب تعدد حاجات الإنسان وعدم كفاية الموارد لتلبيتها [2] . ويقال ايضاً تقشف الرجل اقتصد على نفسه واكتفى بالضروري وانصرف عن الملذات.

أما اصطلاحا فيقصد به البرنامج الحكومي الذي يهدف للحد من زيادة حجم الأنفاق العام على السلع والخدمات الاستهلاكية وتوجيهها نحو تشجيع الادخار والعمل على زيادة الإنتاج لغرض علاج وتجاوز أثار الأزمات المالية وانعكاساتها على الموازنة . وعرف ايضاً بأنه سياسة انكماش مالي يتسبب في زيادة كبيرة في حجم البطالة بالنسبة للاقتصاد العالمي [3] . وعرفه (محمد إبراهيم السقا *بأنه السياسة تفرضها الحكومة بهدف تخفيض حجم الأنفاق العام أو زيادة معدل الضرائب أو إضافة نوع جديد منها بهدف تخفيض العجز في الموازنات العامة وتجنب ارتفاع الدين الحكومية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، وغالبا ما تتجه الحكومات إلى فرض هذه السياسات أثناء فترات الكساد أو التراجع الكبير في مستوى النشاط الاقتصادي [4] . كما يمكن تعرفيه بانه السياسة التي تهدف إلى الحد من العجز في موازنة بلدا ما ، أي بين ما تنفقه الحكومة وما تحصل عليه من إيراد الامر الذي يفهم منه إن تدابير التقشف ينبغي إن تشمل مزيجا من اجراءات تخفيض الأنفاق العام وزيادة الضرائب [5].

ومن الجدير بالذكر ان المدلول اللفظي لتقشف التوسعي الذي جاء به للأول مرة الاقتصادي الايطالي البرتو اليسينا والذي استخدمه من بعده العديد من الاقتصاديين ينصرف في جوهره الى ما تتخذه الحكومة من سياسات وإجراءات تقشفية بهدف معالجة الاقتصاد ولاسيما عجز الموازنة .بمعنى اخر ان سياسات التقشف التوسعي وان تعددت صيغها فانها بشكل عام لا تختلف في جوهرها عن بعضها البعض من حيث كونها تركز على الدور الذي يمكن ان تقوم به الحكومة من حيث اتخاذها اجراءات تقشفية تهدف الى دفع عجلة الاقتصاد القومي والتي تمني التفاؤل بمستقبله .

فتشير بعض التعريفات ان مفهوم التقشف التوسعي يقصد به مجموعة الإجراءات والتدابير التي تلجا اليها الحكومة بهدف تخفيض العجز الموازنة العامة وخفض حجم الدين الحكومي ويأتي ذلك من خلال خفض الأنفاق وزيادة الضرائب ،وما يمكن ان يترتب عليه اثار توسعية من شأنها رفع معدلات الناتج الاجمالي وتوسع فرص العمل عن طريق زيادة الثقة لدى قطاعات الاعمال والاستثمارات [6] ‘ وبنفس المعنى يعرف التقشف التوسعي بانه ينصرف الى مجموعة السياسات التي تهدف معالجة عجز الموازنة وهو ما ينتج عنه اثرا توسعيا في الاقتصاد يساعد على تحقيق درجة عالية من الاستقرار الاقتصادي ورفع معدلات الناتج الاجمالي [7] . بالاضافة الى ما تقدم يمكن تعريف التقشف التوسعي بانه عبارة عن مجموعة من الخطط التي تهدف الى تخفيض معدلات العجز في الموازنة المالية العامة وخفض مستويات الدين العام ، من خلال وضع حد لمستوي العجز في المالية العامة وقدرة الحكومة على تراكم الدين بما يؤدي إلي أثار توسعية ، أي رفع معدلات الناتج وزياده فرص التوظيف عن طريق زيادة ثقة القطاع الخاص وما يترتب عليه من زيادة الاستثمارات، وعليه فان فرضية التقشف التوسعي يمكن ان ينظر اليها على انها في ظل ظروف معينة ، قد يؤدي التخفيض في مستوى معين في الأنفاق الحكومي الى تغير التوقعات المستقبلية بشأن الأنفاق والضرائب ومن ثم توسيع الاستهلاك وما يمكن ان يترتب عليه

توسيع مختلف النشاطات الاقتصادية ونمو الاقتصاد القومي ومن ثم يؤدي إلى التوسع قطاعات الاقتصاد (8).

ثانيا : الآراء الاقتصادية حول سياسات التقشف التوسعي

يثور الجدل بين الباحثين الاقتصاديين حول الآثار المترتبة على سياسة التقشف المالي في النمو الاقتصادي ، فبينما يؤيد الكلاسيك سياسات التقشف المالي ، فإن كينز يدعو إلى التوسع المالي ، وتتمثل وجهة النظر المدرسة الكلاسيكية بالتقشف، على اعتباره أحد المشتقات الأيديولوجية للمدرسة الكلاسيكية (آدم سميث) والتي تقوم على مبدا الية اليد الخفية اذ لا يؤيد سميث تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إلا في أضيق الحدود ، لما في السياسات التقشفية من آثار إيجابية على الاختلالات المالية وعدم تراكم الدين ، أما وجهة النظر الثانية النظرية الكينزية ، فعلى النقيض من النظرية الكلاسيكية التي تؤمن بالتقشف ، حاول كينز إثبات مغالطة التراكيب في سوقي العمل والاستثمار ، التي تجاهلها الكلاسيك ، حيث يري كينز أنه رغم أن العامل قد يقبل تخفيض الأجر ليبقى في العمل ، وإذا فعل كل العمال ذلك سيخفض الأمر في مجمله الاستهلاك والمستوى العام للأسعار ، فوفقا لكينز انخفاض الأجور بنسبة معينة يؤدي إلى انخفاض المستوى العام للأسعار بنسبة أكبر وبالتالي ارتفاع الأجور الحقيقية ، ومن ثم فشل سياسات تخفيض الأجور النقدية كسياسة انكماشية في علاج البطالة . كما أوضح كينز أنه في ظل حالة الكساد تظهر مصيدة السيولة والتي تعنى انخفاض معدل الفائدة إلى الحد الحرج بحيث أن الطلب على النفود يصبح كامل المرونة أو لانهائي المرونة ، وبالتالي تسود حالة من التشاؤم بين المستثمرين وإحجامهم عن الاستثمار في ظروف مستقبلية غامضة ، وهنا يجب على الدولة أن تتدخل بمزيد من الأنفاق الحكومي مما يحفز الاستثمار ، وهو ما يعرف بأثر التكامل في الأدبيات الاقتصادية بالإضافة إلى ما تقدم نجد مسار تطور سياسات التقشف قد اخذ اتجاهين متضادين : الاول يدعو إلى عدم فاعلية سياسات التقشف التي تستند إلى أفكار كينز حول حتمية إتباع سياسات مالية توسعية أثناء فترات الركود او الكساد نتيجة فشل معدلات الفائدة المنخفضة في تحفيز حجم الطلب الكلي بسبب تفضيل السيولة ،وارتفاع درجة عدم اليقين بين المستثمرين والمستهلكين ، فضلا عن توقعاتهم التشاؤمية حول مستقبل الاقتصاد في ظل ظروف الكساد . اذ ان النظرية الكينزية ترى ان الاقتصاد عندما ينكمش فإن التحفيز المالي يعتبر افضل السياسات لرفع معدلات النمو الاقتصادي وذلك استنادا إلى تأثير عمل المضاعف الذي تتمثل فكرته الاساسية في أن كل دولار يتم إنفاقه يولد دورات من الدخول أي مضاعفة الدخل والنشاط التوسعي(9).

أما الاتجاه الثاني المؤيد لسياسات التقشف فان يرى أنصار هذا الاتجاه ان السياسات التقشفية تستهدف أساسا للقضاء على عجز الموازنة أو تخفيضه وهو ما يؤدي إلى آثار توسعية في الاقتصاد تساعد على تحفيز النشاط الاقتصادي وارتفاع معدل النمو الاقتصادي .

ان هذا المدخل في واقع الامر هو ما تستند اليه فرضية التقشف التوسعي التي ظهرت في بداية عقد التسعينيات وتحديدا عام (1990) على يد الاقتصادي الايطالي البرتو اليسينا أحد الاقتصاديين البارزين والذي عمل استاذا في جامعة هارفر ويعد المنظر الاول لفرضية التقشف التوسعي التي تقوم على أسس مهمة تتمثل في تخفيض معدلات العجز في الموازنة الحكومية وخفض حجم المديونية ،ودور توقعات المستثمرين والمستهلكين حول المستقبل ، الامر الذي جعل هذه الفرضية منذ ظهورها تتمتع بقبول واسع لاسيما لدى صندوق النقد الدولي .غير ان هذا القبول مع ذلك كانت لمعارضيه الكثير من الآراء التي كانت تشكك في نتائجه وفي الكيفية التي فيها ان تؤدي هذه السياسات الى رفع معدلات النمو الاقتصادي مما دفع بهم لتايد الحكومة بالاقتراض ورفع دينها من اجل انتعاش الاقتصاد بدلا من سياسات التقشف. غير ان هذا الراي يرد عليه بان الحكومة لا تستطيع ان تقترض الى ما لانهاية ، فبعد مستوى معين من حجم الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي ستبدأ معدلات العائد المطلوب على السندات الحكومية في التزايد مع ارتفاع مستويات الدين العام الامر الذي يؤدي ارتفاع معدلات العائد على السندات وإلى ارتفاع معدلات الفائدة بشكل عام وهو ما يؤثر سلبا في الاقتصادي(10) ، ومن هذا المنطلق فان ان السياسات المالية التوسعية ستؤدي إلى زيادة المديونية ومعدلات الفائدة وما يترتب عليه من تخفيض معدلات النمو

الاقتصادي التي تأخذ في التراجع بشدة سيما عندما يصل الدين العام إلى نسبة 90 % من الناتج ،والعكس في حالة السياسات المالية المتشددة أي أن تخفيض العجز وتخفيض الاقتراض سوف يخفضان اسعار الفائدة مما يحدث أثرا توسعيا بمعنى آخر يفترض أن تبدأ الحكومة باجراء سياسة التقشف المالي إما من خلال خفض الأنفاق العام كتخفيض الدعم والأجور والإعانات الاجتماعية ، أو زيادة الضرائب لاسيما على قطاع الافراد ومساهمات العمال في التأمين أي التقشف بعد هذا المعدل الحرج لحجم الدين إلى الناتج يمكن ان يساعد الاقتصاد على استعادة النمو .ويمكن ان تشير الى الكثير من الشواهد والتجارب الدولية التي اتبعت تللك السياسات ففي عام (1990)طبقت السويد سياسات التقشف التوسعي بعد ان مرت بركود كبير وعجز مستمر في موازنتها العامة فحققت هذه السياسة انخفاض ملحوظ في المديونية من (67.8 %) في عام (1990) الى (24.9 %) عام (1994) مما انعكس على تعافي الاقتصادي السويدي [11] ، كذلك في عام (2000) فرض صندوق النقد الدولي شروط هذه السياسة على مصر عند تقديمها طلب الاقتراض بسبب تراجع معدلات نمو اقتصادها وتزايد حجم مديونيتها اذ حددت الشروط بترشيد الاستهلاك وتخفيض الدعم الاجتماعي وتوجيه القروض نحو القطاعات الاستثمارية (الانتاجية)، الا ان الحكومة المصرية لم تلتزم بشروط صندوق النقد الدولي ولم تحقق نجاحها ، وبحلول عام (2010) قدم الاتحاد الاوربي بمساعدة صندوق النقد الدولي حزم الانقاذ والمساعدات المالية لليونان بشرط انتهاج سياسات تقشفية توسعية الامر الذي اثر ايجابيا في تخفيض العجز المالي والمديونية ، وفي الاعوام الاخيرة فان اغلب البحوث والدراسات الاقتصادية مازالت لم تحسم الجدل بشان سياسات التقشف التوسعي [12] .

ثالثا : تطور سياسة التقشف التوسعي في الجزائر

قامت الجزائر بعمليات الإصلاح في بداية الثمانينيات إلى غاية نهاية التسعينيات بذلك كونت بيئة ملائمة لفعالية اقتصادها والسير الأفضل لمؤسساتها ، ومن هنا فإن الانشغال الرئيسي لها الآن هو ترقية تنافسية المؤسسات والنظام الصناعي خاصة مع توقيع اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية وذلك من خلال تبنيها لعدة برامج تأهيل لمؤسساتها وهي :

- برنامج التثبيت الاقتصادي : (1994 – 1995) الذي تم بالاتفاق مع المؤسسات النقد الدولية وبسبب ضغط الأزمة الاقتصادية و المالية و الأمنية لجات الجزائرية الى ابرام اتفاقية للحصول على قروض و مساعدات مشروطة بالإضافة الى اعادة جدولة المديونية الخارجية مع نادي باريس و لندن [13]، فضلا عن عدة اصلاحات تنوي الحكومة تفعليها في الواقع باتباع استراتيجية اقتصادية جديدة ترمي إلى الدخول في اقتصاد السوق و التحفيف من المشاكل الاجتماعية كالسكن و البطالة اذ سعت الحكومة اجراءات مالية تقشفية ادت الى تقليص التضخم الى (8.1%) في عام (1994) الى (5.2%) في عام (1995) وخفضت معدل نمو الكتلة النقدية الى (14%) عن طريق سياسات التقيد المالي ورفع الاحتياط القانوني لدى البنوك ، كذلك تقليل الاعفاءات الضريبية وفرض ضرائب جديدة على السلع واضافة رسوم الجمركية [14] .

- برنامج التعديل الهيكلي (1995- 1998): إعتمدت الجزائر سياسات تقشفية خلال هذه المدة بتنسيق مع صندوق النقد الدولي بقصد التخلص والحد من عجز الموازنة العامة الذي نتج عن انخفاض الإيرادات بسبب انخفاض أسعار النفط في بداية عقد التسعينات ، اذ فرض الحكومة اجراءات ضريبية كخطوة اولى من برنامج التقشف سعيا منها لتقليل العجز الكبير في العجز المالي ، وتقليص الدين الحكومي فقد زيادة نسبة الضريبة على الدخل الافراد لتصل الى (24%) في عام (1995) ثم ارتفع مرة اخرى في عام (1998) لتصل الى (26%) اسهم ذلك بتخفيض العجز من (21.89) مليار دولار الى (4.83) مليار دولار وكذلك تراجع معدلات التضخم الى (3.8%) بعدما كان (13.6%) ولنفس العامين[15].وقد رافق ذلك التحسن انخفاض في مستوى التشغيل و ارتفاع معدلات البطالة اذ ارتفعت من (20%) في عام (1996) لتصل الى (27%) في عام (1998) تحقيق نمو الاقتصادي و معدل نمو بين 3 % و 6 % مع مواصلة تحرير الاسعار و الغاء دعمها و تعديل قيمة الدينار رفع أسعار الفائدة المطبقة في اعادة تمويل

البنوك و نتجت هذه الاجراءات إلى الأسعار المحررة 85 % من السلع المدرجة في مؤشر أسعار الاستهلاك و تم رفع أسعار الخدمات بنسبة تتراوح من 20 % الى 30 % في مجال النقل و الخدمات البريدية [16].

- برنامج التنمية الخماسي (2010-2013) : يندرج ضمن هذا البرنامج إعادة الإعمار الوطني الذي انطلق قبل برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته عام(2001) وخصص الحكومة مبلغ(11543.7) مليار دينار خلال اربع سنوات لدعم مشاريع هذا البرنامج فضلا عن بعض المشاريع المهيكلة التي ما تزال قيد الإنجاز . وزعت هذه للنفقات على المشاريع على قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ(9.700)مليار دينار. و إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ (11 534)مليار دينار.

اما خلال المدة (2014-2020) [17] اصبحت الجزائر امام تحديات مالية كبيرة بسبب الاختلال المالي على اثر هبوط اسعار النفط ومن هنا لابد من التفكير بمخرج عن هذه الاوضاع غير المستقرة واصبح امرا ضروريا لاتباع سياسات التقشف للحد من اثار الازمات المالية التي اربكت الاقتصاد الجزائري فقد سعت الحكومة الى ترشيد دعم الطاقة وذلك لضخامة مبلغ الدعم الموجة للطاقة (الوقود ، كهرباء) ، حيث شملت اصلاحات الدعم رفع السعري تدريجي ، الذي أعدته وزارة النفط للتنفيذ على المدى المتوسط ، وكذلك رفع كفاءة الطاقة أي استخدام الطاقة النظيفة وتطبيق نظام البطاقات الاكترونية لتوزيع البانزين [18].اضافة استلزم قانون السنة المالية لعام (2014) اكبر انضباط مالي وتبنى اجراءات تقشفية صارمة من اجل تقيد الأنفاق العام والاكتفاء بنفقات الضرورية اذ قامت بترشيد وتقليص نفقات الرواتب والمنح والاعانات الاجتماعية فقد تراجعت النفقات من (87.30) مليار دولار عام (2104) الى (66.72) مليار عام (2016) في المقابل عملت الحكومة على زيادة الضرائب اذ بلغت الايرادات الضريبية الى (23.21) مليون دولار في عام (2016) بعد ما كانت (20.54) مليون دولار في عام (2014) واستمر الحكومة بفرض زيادة في الضراب وتقلص في النفقات في عامي (2018-2020) اذ انخفضت النفقات الى (66.67)(62.11) مليار دولار بعدما كانت (87.30)مليار دولار في عام (2014) الامر الذي اسهم في تراجع في عجز الموازنة ليصل الى (10.88) مليار دولار بعد ما كان (20.09) مليار دولار في عام (2016) [19].

المبحث الثاني : الاثار الاقتصادية لسياسات التقشف التوسعي في الجزائر

شهدت الجزائر خلال عقد التسعينات تطورات ايجابية عديدة بعد تبني الحكومة برنامج الإصلاح المالي والاقتصادي وانعكست هذه التطورات على مختلف المؤشرات المالية والاقتصادية اذ استهدفت الحكومة تحرير سعر الصرف واسعار الفائدة واتخاذ خطوات في مجال الجمارك والضرائب وخصصة القطاع العام وغيرها من الاجراءات المالية واعتمدت سياسات التقشف كجزء من برامجها الاصلاحي وما يرتبط بيه من اثار وتطورات على الناتج المحلي الاجمالي (GDP) صندوق النقد الدولي .

اولا : عجز الموازنة وسياسات التقشف التوسعي :

تشير البيانات ان الموازنة العامة إلي ارتفاع العجز الكلي في عامي (1990) (1992) ليصل (12.68-) (21.89-)مليار دولار ويعود ذلك الى الاوضاع غير المستقرة في بلدان الخليج في عقد الثمانينات وبداية التسعينات والتي اثرت في الصادرات الجزائرية وانخفاض اسعار النفط بسبب الاوضاع غير المستقرة في بلدان الخليج (الحرب العراقية - الايرانية) وتاثيراتها في الاسواق الطاقة العالمية اذ بلغ العجز المالي في الجزائر خلال عامي (1994- 1996) (0.64 -) (0.88 -) مليار دولار لكن بمستويات منخفضة مقارنة في السابق ، نتيجة لتطبيق الحكومة سياسات مالية تقشفية بهدف تخفيض العجز وعدم الاعتماد على الدين الخارجي لتمويل العجز المالي وسرعان ما اثرت هذه الاجراءات على النشاط الاقتصادي ، مما جعل الحكومة تتخذ سياسات اقل حدة من التقييد المالي مثل دعم المشروعات الاستثمارية وتقديم التسهيلات المالية للمشروعات المتوسطة ذات الطابع الانتاجي[20] ليعود بعد ذلك بالارتفاع بشكل طفيف خلال الاعوام (1998- 2006) اذ بلغ العجز قيمة (8.09) مليار دولار في عام (2006)وستمر بالارتفاع تدريجي في عامي (2008- 2010) اذ وصل الى (11.09 -) (17.72 -)مليار دولار بسبب

ظهور الازمة المالية وما ترتب عليها من تاثير على اقتصاديات العالم وتراجع ايرادات اغلب البلدان ومنها الجزائر ما جعل العجز ينمو بشكل اكبر من السابق فضلا عن ما شهدت الجزائر من اوضاع سياسية وامنية غير مستقرة في عام (2011) تمثلت بالاحتجاجات الشعبية والمطالبة بتوفير فرص عمل وتقديم الخدمات العامة وستمر تزايد العجز المالي حتى عام (2012) اذ وصل الى (40.49 -) مليار دولار وهو اعلى مستوى سجله العجز في الموازنة العامة بسبب زيادة التوظيفي الحكومي وزيادة رواتب الموظفين وارتفاع الأنفاق العسكري[21] ، اما في العاميين (2018) و(2020) انخفض العجز الى (23.93-)و(21.85-) مليار دولار بسبب تفشي فايروس كورونا وتوقف حركة النشاط الاقتصادي في العالم وتبع ذلك انخفاض في الايرادات اسهم ذلك في تخفيض العجز المالي ، يتبين ان الحكومة انتهجت برامج اصلاحية وسياسات تقشفية حققت تخفيضا في العجز المالي و بنسب كبيرة [22].

جدول (1) العجز والفائض في الموازنة العامة في الجزائر للمدة (1990-2020)

السنوات	الايرادات العامة	النفقات العامة	العجز والفائض	السنوات	الايرادات العامة	النفقات العامة	العجز والفائض
1990	11.43	13.11	1.68-	2006	50.10	34.26	15.84
1992	13.05	14.94	1.89-	2008	79.15	66.76	12.39
1994	12.38	14.25	1.87 -	2010	59.04	61.90	2.86 -
1996	15.06	13.69	1.69	2012	81.74	91.87	10.13 -
1998	13.36	15.02	1.66 -	2014	73.33	87.30	13.97 -
2000	20.96	15.66	5.30	2016	45.82	66.72	20.09 -
2002	20.12	19.98	0.14	2018	55.79	66.67	10.88 -
2004	30.93	24.88	6.06	2020	43.07	62.11	19.04-

الجدول بالاعتماد على بيانات البنك الدولي (https://data.albankaldawli.org/)

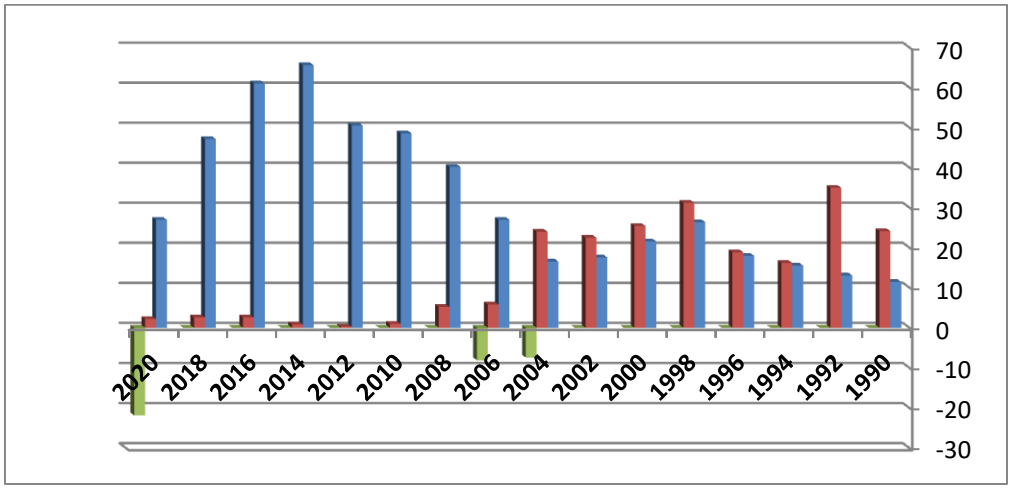

الشكل بالاعتماد على بيانات جدول (1)

ثانيا :اثار التقشف التوسعي في معدل التضخم :

ان الاصلاح الاقتصادي الذي شرعت به الحكومة الجزائرية في عام (1990) واستخدام السياسات التقشفية بهدف تحقيق مجموعة من الاهداف كان من ابرزها معالجة اشكاليات العجز المالي وميزان المدفوعات ومعدلات التضخم فقد استهدفت الحكومة التضخم كجزء من البرنامج الاصلاحي الذي

اعتمدته بموافقة صندوق النقد الدولي وفي تلك المدة شهدت التضخم في الجزائر ارتفاعا نسبيا خلال عقد التسعينيات [23]، كما في الجدول (2)

جدول (2) تطورات معدلات التضخم في الجزائر للمدة (1990-2020)

السنوات	معدل التضخم %	السنوات	معدل التضخم %
1990	16.7	2006	2.30
1992	31.6	2008	4.90
1994	29.1	2010	3.98
1996	18.1	2012	8.90
1998	5.00	2014	2.80
2000	0.30	2016	6.40
2002	1.40	2018	4.33
2004	4.00	2020	2.00

الجدول بالاعتماد على بيانات البنك الدولي (https://data.albankaldawli.org/)

اذا بلغ معدله (**16.7**) في عام (1990) لينخفض في عام (1992) اذ بلغ (13.6%) بسبب سياسات التقشف التي بداتها الحكومة كمرحلة جديدة من الاصلاحات الاقتصادية بمساعدة صندوق النقد الدولي اذ فرض الصندوق مجموعة من السياسات للتخلص من الاختلالات الهيكلية والتشوهات السعرية انعكس على تخفيض معدل التضخم اذ نخفض خلال الاعوام (1992 - 2994 - 1996- 1998- 2000- 2002) كما في موضح الجدول اذ بلغ معدل التضخم (2.6) في عام (2000)، ويعتبر هذا ادنى معدل للتضخم سجلته الجزائر خلال تلك المدة ،وذلك بسبب السياسات المالية (تخفيض الأنفاق – زيادة الضرائب) المستمرة التي اتبعتها الجزائر اذ يعتبر التقشف المالي متطلب هام للاستقرار الاقتصادي ، إضافة إلى التطورات والتغيرات الخارجية وخصوصا الانخفاض في مستويات التضخم العالمية، فضلا عن خطوات الإصلاحات النقدية كتعزيز استقلالية البنك المركزي و منحه دورا أكبر في صياغة وإدارة السياسات النقدية . اما في عام (2004) بلغ التضخم معدل مرتفع اذ سجل (11.2)لنخفض مرة اخرة في عام (2006) ليصل الى (**7.6**) واستمر هذا التذبذب طوال الفترة الممتدة من عام (2008) الى عام (2020) اذ في هذه الفترة واجه الاقتصاد الجزائري عدة صدمات وتحديات داخلية وخارجية التي حالت دون تحقيق نجاح في تخفيض التضخم ويعود ذلك الى ظهور الازمة المالية العالمية في (2008) والاوضاع التي شهدها الاقتصاد الجزائري في اعقاب عام (2011) بسبب الاحتجاجات الشعبية على اثر ارتفاع اسعار المواد الغذائية الحكم الذي جعل الحكومة تتوجه الاهتمام بموضوع السياسات الاقتصادية ومعالجة التضخم اذ خفضت التضخم الى مستوى (7.1%) في عام (2012) وستمر التخفيض خلال تلك المدة ليصل الى (2020)الى (5.0%) عام (2020)فضلا عن ظهور فايروس كورونا وتراجع مؤشرات النشاط الاقتصادي بما في ذلك التضخم [24].

شكل (2) معدل التضخم في الجزائر

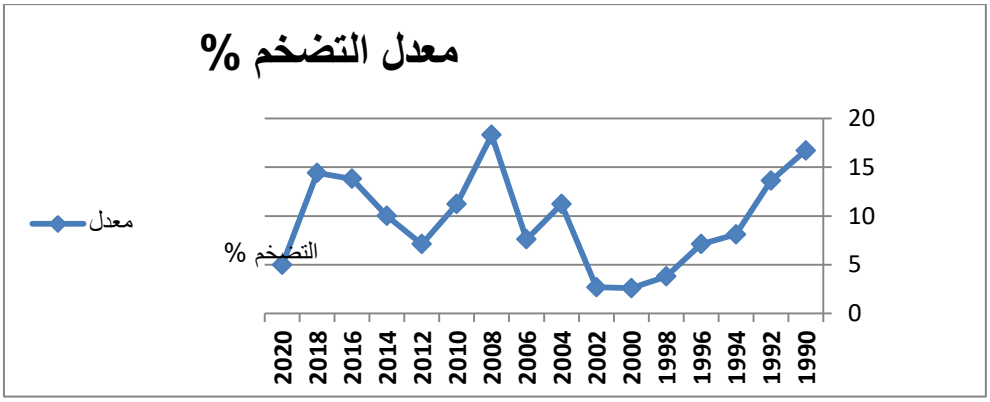

الشكل بالاعتماد على بيانات جدول (2)

ثالثا : اثار التقشف التوسعي في البطالة

شهد الجزائر تعاقبا كميا ونوعيا لظاهرة البطالة من بداية التسعينيات وحتى عام (2020)، إلا أن جذورها ترجع إلى العقود الماضية ابتدا من الستينات القرن الماضي وعرفت هذه المرحلة بمرحلة التوظيف الكامل حيث لم تتجاوز البطالة نسبة (2 – 3) % .[25] ويمكن تفسير هذا الانخفاض في البطالة لتزامنها مع سلسلة من الاستثمارات الضخمة في البنية الأساسية والزراعية وصناعات الإحلال محل الاستيرادات ، وبالدور المتزايد لدولة في حركة النشاط الاقتصادي حيث كانت هي المسؤولة عن التوظيف من خلال سياسة تعين الخريجين ،واستمرت هذه المرحلة حتى نهاية الثمانينيات والتي سجلت فيها البطالة معدلات منخفضة بسبب الطلب المتزايد على قوة العمل والناتج من تزايد معدل النمو الاقتصادي والإنتاج ،فضلا عن تزايد تدفق رؤوس الاموال الأجنبية نحو الداخل في تلك المدة ، وأخيرا إلى ارتفاع الطلب على العمالة لانتعاش اقتصادها بسبب زيادة أسعار النفط في تلك الفترة لتعود البطالة بالتزايد بشكل تدريجي في بداية التسعينات وزدات وطاتها مع مرور الوقت حتى بلغت مستويات مرتفعة عن السابق.[26]

جدول (3) معدل البطالة في الجزائر للمدة (1990-2020)%

السنوات	معدل البطالة %	السنوات	معدل البطالة %
1990	20.6	2006	12.2
1992	24.3	2008	11.3
1994	27.7	2010	9.9
1996	28.5	2012	11.9
1998	26.6	2014	10.2
2000	29.7	2016	10.2
2002	25.9	2018	10.4
2004	17.6	2020	12.5

الجدول بالاعتماد على بيانات البنك الدولي (https://data.albankaldawli.org/)

حيث بعد برامج الاصلاح الاقتصادي الذي اتبعته الحكومة في الجزائر لاسيما الاجراءات التقشفية كجز من سياسات الاصلاح في تلك المدة على اعتبار ان فرضية التقشف التوسعي جديدة العهد وكانت هناك رغبة لدى لصندوق النقد الدولي بتطبيقها في البلدان التي تعاني من تدني مستويات اقتصادياتها[27] ففي الجزائر ارتفت معدلات البطالة في عام (1990) اذ بلغت (**20.6**%) بسبب اتخاذ الحكومة سياسات مالية تقشفية من اجل تقليص العجز المالي وتحرير سوق العمل بهدف الحفاظ على معدلات اجور لكي تسمح

للشركات الاجنبية استغلال العمالة الرخيصة وبالتالي تخفيض تكاليفها لمواجهة المنافسة في الاسواق العالمية وستمرت بالارتفاع (1992- 2000) اذا سجلت اعلى معدل لها في عام (2000) اذ بلغت (**29.7**%) بسبب انخفاض اسعار النفط فضلا عن الاوضاع السياسة والاقتصادية غير المستقرة مما اسهمت في زيادة البطالة في حين انخفضت خلال الاعوام (2006-2008- 2010) اذ سجلت معدلات متقاربة (11.3،12.2، 9.9) %، بسبب اعلان برنامج الانتعاش الاقتصادي وتخصيص مبلغ (525)مليار دينار لدعم التنمية في الارياف وبرامج تمكين الشباب[28]، لتعود بالارتفاع خلال المدة (2018-2012) بسبب الاوضاع السياسة والامنية غير المستقرة انعكست على الاوضاع الاقتصادية والمالية ومن ثم زيادة معدلات البطالة وبالرغم اجراء الحكومة خطوات عديدة للاصلاح المالي والنقدي الا انها لم تعالج المشاكل الاقتصادية واصبحت البطالة ترتفع باستمرار اذ وصلت الى (**10.4**)% في عام (2018) وستمر هذا الارتفاع حتى عام (2020) مسجلا معدل (**12.5**)% بسبب ظهور وانتشار (كوفيد 19) وهذ ما دعا الحكومة الجزائرية ان تفرض الشروط الصحية مثل الحجر المنزلي وتوقف جميع الانشطة والاعمال في مختلف المجلات مسببا زيادة غير مسبوقة بمعدلات البطالة[29].

شكل (3) معدل البطالة

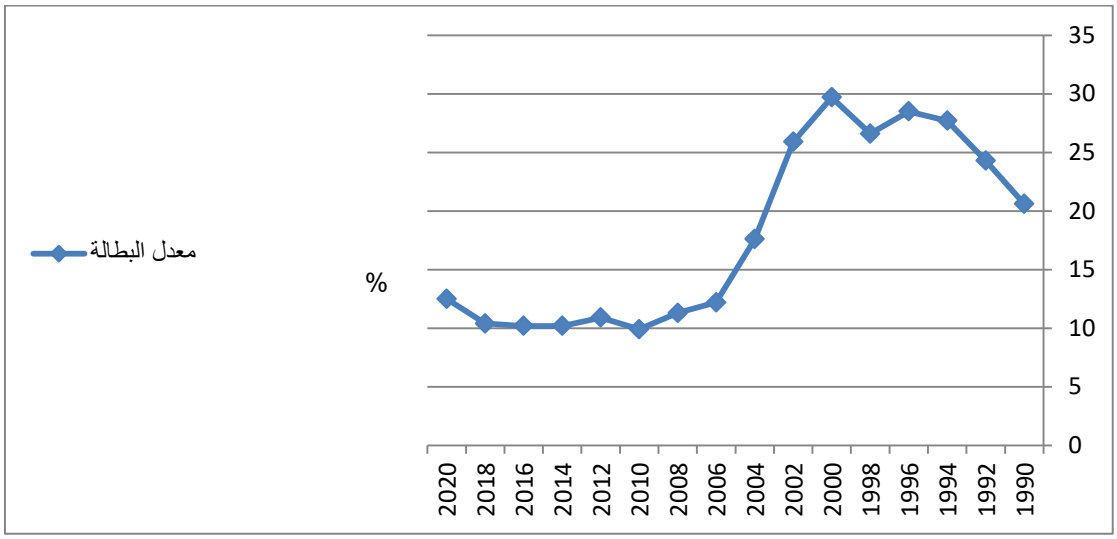

الشكل بالاعتماد على بيانات البنك الدولي (https://data.albankaldawli.org/)

الاستنتاجات

1- بعد انخفاض ألاسعار النفطية في الاسواق الدولية أدت الى انخفاض الايرادات النفطية الذي تشكل النسبة الأكبر من الإيرادات الجزائرية ، مما ادى الى حدوث حالة العجز في الموازنة العامة والذي أدى بدورة الى اجبار الحكومة على اتباع سياسة التقشف المالي

2- ابرز النتائج السلبية لمرحلة التقشف ضعف دور القطاع الخاص وهو المتطلب الاساسي لنجاح سياسة التقشف التوسعي وهيمنة القطاع العام وبالتالي فان تخفيض الأنفاق وزيادة الضرائب كان له تاثير سلبي في النشاط الاقتصادي .

3- ادت سياسة التقشف التوسعي الى التاثير الايجابي في تحفيض العجز المالي وتخفيض معدلات التضخم ، لكن اسهمت في ارتفاع معدلات البطالة بسبب تخفيض التوظيف في القطاع العام ، وذلك عن طريق إيقاف التعيينات في كافة المؤسسات الحكومية ، وحسب ما جاء في بنود الموازنة ، ويشمل توقف التعيين في الدوائر الحكومية بأسلوب التعاقد ، وكذلك حذف الدرجات الوظيفة الخاصة لبعض الوزارات.

4- ازدياد الأنفاق العسكري في الجزائر مما أدى الى زيادة النفقات العامة والتي تزامنت مع انخفاض الإيرادات العامة بسبب انخفاض أسعار النفط مما أدى الى حدوث حالة عجز في الموازنة العامة ، مما دفع الحكومة الى تطبيق إجراءات سياسة التقشف المالي.

التوصيات:

1- ضرورة تنويع الاقتصاد الجزائري وعدم التركيز على النفط كمصدر لتمويل الموازنة العامة من خلال وضع استراتيجيات من قبل صناع القرار مع التعاون مع الجهات الحكومية المختصة تعمل على إيجاد مصادر أخرى للإيرادات لتمويل الموازنة الحكومية.

2- العمل على تخفيض الأنفاق العسكري تدريجيا بمن اجل تقليص الفجوة بين حجم الإيرادات والنفقات العامة.

3- إعطاء دور كبير للقطاع الخاص في التدخل في النشاط الاقتصادي وذلك سوف يودي الى التخفيف من العبء الذي تتحمله الحكومة في تسيير النشاط الاقتصادي مما يؤدي الى تخفيض الأنفاق العام وبالتالي تخفيض حجم العجز في الموازنة العامة.

4- العمل على تفعيل دور الضرائب غير المباشرة على السلع غير الضرورية لتحقيق إيرادات تسهم في تخفيض الفجوة بين الايرادات والنفقات العامة كذلك تقليل الأنفاق على المشاريع التي لا تدر بالعائد وتحويل ذلك الأنفاق الى المشاريع المنتجة التي يمكن من خلالها تحقيق إيرادات تمويل عجز الموازنة العامة .

هوامش البحث:

[1]) مخيف جاسم حمد ، مراد حاتم ، اثر برامج الاصلاح في النمو الاقتصادي في الجزائر للمدة (1990- 2014) ، بحث في مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ،المجلد 2، العدد 42 ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة تكريت ، 2018، ص 227.

[2]) احمد مختار عمر ، معجم اللغة العربية المعاصر ،ط 1 ، عالم الكتاب ، 2008، ص 1817 .

[3]) التقشف تاريخ فكرة خطرة ، مارك بليث ، ترجمة عبدالرحمن اياس ، عالم المعرفة ، 2016، ص255 .

[4]) محمد ابراهيم السقا ، اقتصاديات التقشف ، مقال منشور في جريدة العرب الاقتصادية الدولية على الموقع https: //WWW.alarbiya.net

[5]) Roberto Perotti The Austeriy MythGain Without Pin ,First version June 2011 , 3,4

(*) محمد محمود السقا : هو مصري الجنسية ويعمل استاذ الاقتصاد في جامعة الكويت حاز على جائزة المعلم البارز في نفس الجامعة عام 2000 توفي السقا عام 2017.

[6]) George D. Demopoulos and Nicholas A.A Yannacopoulos , EXPANS AUSTERITY POLICIES: CONDITIONS FOR THEIR VALIDITY THENS UNIVERSITY OF ECONOMICS AND BUSINESS WORKING PAPER SERIES ,2013 ,4.

[7]) ابراهيم الغيطاني ، سياسات التقشف في مصر مبررات التطبيق وضوابط النجاح ، مركز المصري للدراسات والمعلومات ، ط 2012 ، ص 3 .

[8] Christion Breuer ,ExpansionaryAusterty and Revese Causality Critique of the Conventional Approach , June 2019 Working Paper No. 98 , workingpsoers nstitute for New Economic Thinking Working Papers

[9]) جون كينيث جالبريت ، تاريخ الفكر الاقتصادي ، ترجمة احمد فؤاد بلع ، عالم المعرفة ، 2000، ص 242.241 .

[10])احمد مندور ، مصدر سابق ، ص 7

[11]) التقشف تاريخ فكرة خطرة ، مصدر سابق ، ص 253،254

[12]) ابراهيم الغيطاني ، مصدر سابق ص 21 .

[13]) بو خاري امنة ، برامج الاصلاح الاقتصادي واثرها على الاقتصاد الجزائري للمدة 1989-2015، بحث في مجلة ، بوداكس ، العدد 9، 2018، ص90.

[14]) فتحية ملياني ، الاصلاحات النقدية في الجزائر وتحقيق الاستقرار النقدي ، بحث ، مجلة الاقتصاد الجديد ، الجزائر ، المجلد 1، العدد 14، 2016، 163.

[15]) هناء بن عزة ، اثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائرللمدة (1990-2014) ، بحث في مجلة البحوث الاقتصادية والمالية ، المجلد 4 ، العدد 1 ، جامعة ابو بكر بلقايد ، الجزائر ، 2017، ص 33- 34 .

[16]) بودلال علي ، العجز الموازني في الجزائر (الاسباب – النتائج – الحلول) بحث في مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة ، الجزائر ، 2018، العدد 6 |، 457.

[17]) هناء بن عزة ،مصدر سابق ، ص 134- 135 .
[18]) هاجر شناي ، جهود الجزائر في الحفاظ وترشيد الطاقة ، بحث في مجلة الجزائرية التنمية الاقتصادية ، المجلد 1، العدد 5، 2018 ، 58-59.
[19]) بغداد زياد ، تغيرات سعر الصرف اليورو والدولار واثرها على المبادلات التجارية الخارجية للجزائر ، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ، جامعة وهوان ، 2013، ص107.
[20]) جمال محمود عطية ، عجز الموازنة والاداء الاقتصادي في الجزائر ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات، جامعة الجزائر ، المجلد 34، العدد 4 ، 2019، ص 134.
[21]) زهرة خضير عباس ، مصدر سابق ، ص 388.
[22]) خالد زكريا امين ، مصدر سابق ، ص 40 .
[23])دحماني رابح ، اثر السياسة النقدية في التضخم لجزائر دراسة قياسية للفترة (1980- 2017) ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ، جامعة البويرة – الجزائر 2019 ، ص 50.
[24]) بوريس لميس ، دراسة قياسية واقتصادية لمحددات التضخم حالة الجزائر للمدة 1990-2013 ، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية – الجزائر ، 2015 ، ص 59.
[25])دحماني ادريوش ، النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر بحث في مجلة جامعة النجاح للابحاث ، المجلد 27، العدد 6 ،2013، ص131.
[26]) نبيل مهدي ، عيسى محمد ، البطالة و النمو في الاقتصاد العراقي دراسة قياسية للمدة (1999- 2010) ، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، جامعة القادسية ، العدد 2، المجلد 16، 2014، ص 43.
[27])بن دقفال كمال ، اثر بعض المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة في الجزائر ، بحث في مجلة العلوم الاحصائية ، العدد السابع ، جامعة تيارات – الجزائر، 2016 ، ص 4،3.
[28]) رمزي زكي ، الاقتصاد السياسي للبطالة ، مطبعة عالم المعرفة للنشر والتوزيع ، 1998، ص 56.
[29]) بوسليمان زينب ، تاثير المتغيرات الاقتصادية على معدلات البطالة – دراسة قياسية لحالة الجزائر للمدة (1990- 2015)، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ، جامعة ام البواقي ،2017 ، ص 33 .

المصادر

1- احمد مختار عمر ، معجم اللغة العربية المعاصر ،ط 1 ، عالم الكتاب ، 2008
2- التقشف تاريخ فكرة خطرة ، مارك بليث ، ترجمة عبدالرحمن اياس ، عالم المعرفة ، 2016.
3- محمد ابراهيم السقا ، اقتصاديات التقشف ، مقال منشور في جريدة العرب الاقتصادية الدولية على الموقع https: // WWW.alarbiya.net
4- The Austeriy MythGain Without Pin ,First version June 2011 , 3,4 Roberto Perotti
5- George D. Demopoulos and Nicholas A.A Yannacopoulos , Expans Austerity Policies: Conditions For Their Validity Thens University Of Economics And Business Working Paper Series ,2013 ,4.
6- ابراهيم الغيطاني ، سياسات التقشف في مصر مبررات التطبيق وضوابط النجاح ، مركز المصري للدراسات والمعلومات ، 2012.
7- Christion Breuer ,ExpansionaryAusterty and Revese Causality Critique of the Conventional Approach , June 2019 Working Paper No. 98 , workingpsoers nstitute for New Economic Thinking Working Papers
8- جون كينيث جالبريت ، تاريخ الفكر الاقتصادي ، ترجمة احمد فؤاد بلع ، عالم المعرفة ، 2000، ص 242.241 .
9- احمد مندور ، مصدر سابق ، ص 7
10- بو خاري امنة ، برامج الاصلاح الاقتصادي واثرها على الاقتصاد الجزائري للمدة 1989-2015، بحث في مجلة ، بوداكس ، العدد 9، 2018.

11- فتحية ملياني ، الاصلاحات النقدية في الجزائر وتحقيق الاستقرار النقدي ، بحث ، مجلة الاقتصاد الجديد ، الجزائر ، المجلد 1، العدد 14، 2016.
12- هناء بن عزة ، اثر الأنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائرللمدة (1990-2014) ، بحث في مجلة البحوث الاقتصادية والمالية ، المجلد 4 ، العدد 1 ، جامعة ابو بكر بلقايد ، الجزائر ، 2017.
13- بودلال علي ، العجز الموازني في الجزائر (الاسباب – النتائج – الحلول) بحث في مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة ، الجزائر ، 2018، العدد 6 .
14- هاجر شناي ، جهود الجزائر في الحفاظ وترشيد الطاقة ، بحث في مجلة الجزائرية التنمية الاقتصادية ، المجلد 1، العدد 5، 2018 ، 58-59.
15- بغداد زياد ، تغيرات سعر الصرف اليورو والدولار واثرها على المبادلات التجارية الخارجية للجزائر ، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ، جامعة وهوان ، 2013، ص107.
16- جمال محمود عطية ، عجز الموازنة والاداء الاقتصادي في الجزائر ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات، جامعة الجزائر ، المجلد 34، العدد 4 ، 2019، ص 134.
17- زهرة خضير عباس ، مصدر سابق ، ص 388
18- خالد زكريا امين ، مصدر سابق ، ص 40
19- دحماني رابح ، اثر السياسة النقدية في التضخم لجزائر دراسة قياسية للفترة (1980- 2017) ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ، جامعة البويرة – الجزائر 2019.
20- بوريس لميس ، دراسة قياسية واقتصادية لمحددات التضخم حالة الجزائر للمدة 1990-2013 ، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية – الجزائر ، 2015 .
21- دحماني ادريوش ، النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر بحث في مجلة جامعة النجاح للابحاث ، المجلد 27، العدد 6 ،2013.
22- نبيل مهدي ، عيسى محمد ، البطالة و النمو في الاقتصاد العراقي دراسة قياسية للمدة (1999-2010) ، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، جامعة القادسية ، العدد 2، المجلد 16، 2014.
23- بن دقفال كمال ، اثر بعض المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة في الجزائر ، بحث في مجلة العلوم الاحصائية ، العدد السابع ، جامعة تيارت – الجزائر، 2016 .
24- رمزي زكي ، الاقتصاد السياسي للبطالة ، مطبعة عالم المعرفة للنشر والتوزيع ، 1998.
25- بوسليمان زينب ، تاثير المتغيرات الاقتصادية على معدلات البطالة – دراسة قياسية لحالة الجزائر للمدة (1990- 2015)، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ، جامعة ام البواقي ،2017 .